

ويتضح من الجدول رقم (٦) مدى التدهور الذي أصاب الصناعة العربية ، والهبوط الشديد في حجم العاملين فيها . بينما نجحت الصناعة اليهودية في التركيز على القطاع الصناعي في سني الثورة ، فتوسعت في استيراد الماكينات ، حتى بلغت قيمة ما استورد منها في النصف الثاني من العام ١٩٣٧ - حسب الاحصاء الحكومي - ٣٤٦٠٠٠٠ جنيه فلسطيني بينما بلغ في النصف الثاني من العام ١٩٣٦ ، زهاء ١٩٣٠٠٠٠ جنيه فلسطيني فقط .

على ان مشكلات واجهت الصناعة الفلسطينية ، أبان الثلاثينات ، لعل أهمها (٤١) :

١ - سوق محدودة ، في الداخل والخارج ،

٢ - منافسة شديدة ، نظرا لوجود عدد كبير من المحلات المتماثلة ، وما ترتب على ذلك من هبوط في الاسعار ، وجرت محاولة لعقد اتفاقات اسعار وتحديد انتاج ، الا انها لم تدم طويلا ، هذا بالاضافة الى منافسة السلع الاجنبية ،

٣ - اعتماد قسم كبير من الصناعة على حركة البناء وعلى زراعة الاشجار الحمضية .

٤ - ضعف الجهاز المالي ، نتيجة بطء حركة رؤوس الاموال وزيادة النفقات الادارية ، خاصة في الصناعة اليهودية .

٥ - العلاقات السياسية المتوترة بين العرب واليهود ، وما ترتب على ذلك من مقاطعة البلدان العربية المجاورة للمنتجات اليهودية في فلسطين .

٦ - العقبات العديدة المتنوعة التي نثرها الاستعمار البريطاني في طريق الصناعة العربية الفلسطينية .

ويعتبر تضيق التعليم الصناعي ضمن هذه العقبات ، حيث لم ينشئ الاستعمار البريطاني في فلسطين سوى مدرسة صناعية واحدة في الاربعينات ، هي « مدرسة المعارف للصناعة في حيفا » ولم تكن تخرج في السنة الواحدة أكثر من عشرين طالبا ، بتعليم صناعي يفتقر الى الحدائق (٤٢) . أما حتى اواخر الثلاثينات فلم يكن في القطاع العربي اثر لتعليم صناعي فني ، بل أن وظيفة مراقب التعليم الصناعي الذي انتدبه ، دائرة المعارف في حكومة الانتداب عام ١٩٣٠ ، لم تعد « اسداء النصيح للحكومة في المسائل المتعلقة بالصناعة او الفنون » على حد تعبير تقرير حكومة فلسطين عن المعارف لسنة ١٩٣٥ (٤٣) . وعادت حكومة الانتداب فأرسلت ، في صيف ١٩٣٥ ، بعثة صناعية من الطلبة العرب الفلسطينيين الى مدرسة الصنائع والفنون بالقاهرة (٤٤) .

على ان الاستعمار البريطاني اضطر الى الاعتماد على الصناعة الفلسطينية ،